

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قال الحارثي هذا أقوى وقطع به القاضي وابن عقيل .
قال في الفائق لا يشترط في أصح الوجهين وصحه في التصحيح .
وجزم به في الوجيز والمنور .
وقدمه في الكافي والمحزر والفروع .
والوجه الثاني يشترط .
قال في المذهب والخلاصة يشترط في الأصح .
قال الناظم هذا أقوى .
وقدمه في الهداية والمستوعب والرعاية الصغرى والحاوي الصغير .
وأطلقهما في مسبوك الذهب والتلخيص وشرح بن منجا والرعاية الكبرى والزرکشي وتجريد
العناية .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله وأخذ الريع قبول .
تنبيه أكثر الأصحاب يحكي الخلاف من غير بناء .
وقال بن منجا في شرحه بعد تعليل الوجهين والأشبه أن ينبني ذلك على أن الملك هل ينتقل
إلى الموقوف عليه أم لا .
فإن قيل بالانتقال قيل باشتراط القبول وإلا فلا .
قال الحارثي وبناءه بعض أصحابنا المتأخرين على ذلك .
قال في الرعايتين قلت إن قلنا هو الله تعالى لم يعتبر القبول وإن قلنا هو للمعين والجمع
المحصور أعتبر فيه القبول .
قال الحارثي وفي ذلك نظر فإن القبول إن أنيط بالتمليك فالوقف لا يخلو من تمليك سواء
قيل بالامتناع أو عدمه انتهى .
قال الزركشي والظاهر أن الخلاف على القول بالانتقال إذ لا نزاع بين الأصحاب أن الانتقال
إلى الموقوف عليه هو المذهب مع اختلافهم في المختار هنا .
فعلى المذهب لا يبطل برده فرده وقبوله وعدمهما واحد كالعتق